Women Journalists Without Chains

«معقــولة لساتنا عـايشين»

الانتهاكات التي تعرضت لها نساء
وفتيــات قطاع غزة ضمــن أعمال
الإبــادة التــي ارتـكبتـها إسـرائيـل

فهرس التقرير

ملخص تنفيذي 4

الفرع الأول : منهجية التقرير: 8

الفرع الثاني: انتهاكـات حق الحيـاة 11

- نساء قتلن مع عائلاتهن باستهداف المنازل 13

- نساء قتـلن نـازحات 15

الفرع الثالث: النساء والفتيات في جحيم الظروف المعيشية 17

1. الحرمان من الخصوصية 18

2. إثارة الأمراض والاوبئة 20

3. مخاطر صحية مهددة للحياة 21

أ ـ أثر تدمير المنظومة الصحية على النساء 22

ب ـ منع دخول المستلزمات والأدوية المنقذة للحياة للمصابات بأمراض خطيرة: .. 22

جـ ـ حرمان المصابات بأمراض خطيرة من حق العلاج المنقذ للحياة خارج غزة 23

الفرع الرابع: استراتيجية الإبادة باستهداف الحوامل والمرضعات 23

1ـ قتل الحوامل والمرضعات وأطفالهن: 25

3ـ الظروف المعيشية وأثرها على الحوامل والمرضعات 28

4ـ الحرمان من الإنجاب 30

الفرع الخامس: التوصيات: 32

ملخص تنفيذي

« معقولة.. لساتنا عايشين لحتى الآن..» كتبت الصحفية الفلسطينية إيمان الشنطي غير مصدقة أنها وعائلتها نجت من القصف الذي شهدته غزة ليلة الأربعاء 11 كانون الأول/ديسمبر 2024. بعد ست ساعات من سؤالها، قصف الطيران الإسرائيلي شقتها السكنية، قتلت إيمان الشنطي وأطفالها الثلاثة وزوجها. ما حدث لإيمان يحدث لآلاف النساء الفلسطينيات .

تشن قوات الاحتلال الإسرائيلي هجوماً مرعباً على قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتستخدم في هجماتها العشوائية والمباشرة، قذائف وأسلحة متفجرة ذات تدمير واسع. ودفنت المتفجرات نازحين مع خيامهم في الرمل، ومُسحت عائلات بأكملها من السجل المدني نتيجة القصف على مبان سكنية بأسلحة غير مناسبة بالقنابل الغبية[1] وذخائر الهجوم المباشر المشترك (JDAM)[2] أمريكية الصنع. وكان من الواضح أن القوات الاسرائيلية استخدمت استراتيجية الهجمات العشوائية والمباشرة لإسقاط أكبر عدد من المدنيين عمداً، كما استخدمت روبوتات متفجرة، لا تميز بين المدنيين والمقاتلين، وطائرات مسيرة متعددة المهام تعمل على بث الرعب بين السكان، وإصدار أوامر الإخلاء، والقتل العمد، وطوال أربعة عشرة شهراً قتلت إسرائيل في قطاع غزة، أكثر من 45 ألف إنسان، أغلبهم من الأطفال والنساء. يعد قطاع غزة، من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، إذ يعيش ما يزيد عن 2.3 مليون إنسان، على مساحة جغرافية صغيرة: 41 كيلو متر طولاً، أما العرض فيتراوح بين 6 و12 كيلو متر، وتقدر المساحة الكلية لغزة بـ 365 كيلو متر مربع، وتبلغ نسبة الكثافة السكانية نحو 26 ألف ساكن في الكيلو المتر المربع، وترتفع نسبة الكثافة في بعض التجمعات السكانية إلى أكثر من 50 ألف ساكن بالكيلومتر المربع. ومنذ سنة 2007، أخضعت إسرائيل قطاع غزة وسكانها لحصار مشدد، ومع الاجتياح البري والحرب الأخيرة سنة 2023 يعيش المدنيون حياة هي الأفظع على مر التاريخ. تحول قطاع

1 القنابل الغبية، تفتقر إلى الدقة وتعتمد على الجاذبية، وتحدث تدميراً واسعاً في المكان الذي تقع فيه، وقد تصل حالة التدمير إلى 125 ألف متر مربع، ما يساوي مساحة 18 ملعب كرة قدم، ووفق تقييم استخباراتي أمريكي في ديسمبر 2023، فإن قرابة نصف الذخائر التي استخدمتها إسرائيل كانت من نوع القنابل الغبية. تقرير للجزيرة نت للاستزادة.

2 ذخائر الهجوم المباشر المشترك جدام (JDAM)، أمريكية الصنع، نظام يحول القنابل الغبية غير الموجهة إلى قنابل ذكية موجهة يجعلها تصيب أهدافها بدقة، ويمكن استخدام هذا النظام على قنابل ذات تدمير واسع، وقد ثبت أن إسرائيل استخدمته في هجماتها على غزة، ووصل وزن واحدة من هذه القنابل المستخدمة على أهداف مدنية، 2000 كغ.

غزة إلى مربعات جغرافية صغيرة، وعلى مربعات الاعتقال تتحكم إسرائيل بمئات الآلاف من السكان، نسف المربعات السكنية، إصدار أوامر الإخلاء المتكررة، إجبار النازحين على التشرد والتهجير القسري والنزوح والتنقل إلى مربعات تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة. ورغم حالة النزوح والاستجابة للتنقلات إلى المناطق التي يزعم جيش الاحتلال الإسرائيلي أنها آمنة، تتعرض الخيام المهترئة للقصف. وطوال أشهر الحرب، ألحقت إسرائيل أضرارا بدنية ومعنوية جسيمة للسكان، وفرضت ظروفاً معيشية قاسية تساهم في إهلاكهم منها تدمير المنظومة الصحية، والبنية التحتية للمنشآت الخدمية، الجامعات، المدارس، شبكة الصرف الصحي، الحرمان من مياه الشرب، وفرض قيود مشددة لعرقلة ومنع دخول المساعدات الإنسانية الضرورية للحياة. وفي جحيم الإبادة الذي تعيشه غزة، تتحمل النساء الفلسطينيات العبء الأكبر من المأساة، قُتلت آلاف النساء، ودُرمت مئات الآلاف من النساء والفتيات في فترة الحيض من أبسط خصوصياتهن: مستلزمات النظافة الشخصية المتعلقة بالدور الشهرية، ودخول دورة المياه. وإضافة إلى ذلك؛ وجدت منظمة صحفيات بلا قيود، مؤشرات خطيرة لتكتيك غير قانوني تستخدمه إسرائيل لاستهداف الحوامل والمرضعات، ليطال تأثير الحرب الأجنة في بطون أمهاتهم، وأجنة الأنابيب المخزنة في المركز الوحيد الخاص بالأزواج الذين يواجهون مشاكل في الإنجاب. يركز هذا التقرير، على وضع النساء في قطاع غزة، في ظل جحيم الإبادة التي يتعرض لها المدنيون والأعيان المدنية المشمولين بالحماية بموجب القانون الدولي، فضمن جرائم القتل الجماعي، قتلت إسرائيل أكثر من 15000 أنثى، بين 7تشرين الثاني/أكتوبر 2023، و30كانون الأول/ديسمبر 2024، في هجمات مباشرة وعشوائية على مبان وشقق سكنية لعائلات، مع علم جيش الاحتلال أنها منشآت مدنية يسكنها مدنيون غالبيتهم نساء وأطفال، أو يفترض أنه يعلم، واستخدم جيش الاحتلال ذخائر ذات تدمير واسع لا تتناسب ـ إطلاقاً ـ مع طبيعة المكان، كما لم يحصل على أي ميزة عسكرية من هذه الهجمات، ما يشير إلى تعمده ارتكاب أعمال القتل الجماعي. وألحقت الاستراتيجية الإسرائيلية المتعمدة، بنسف المباني السكنية وقتل المدنيين بداخلها، أضراراً بدنية ومعنوية جسيمة على السكان، وقد دمرت الآليات الإسرائيلية ما يزيد عن 350 ألف وحدة سكنية في غزة تدميراً كلياً أو جزئياً، وأجبرت غالبية سكان غزة[3]، مراراً، على التهجير القسري والنزوح، وسط أوضاع مدمرة. ويبرز التقرير تأثيرات الظروف المعيشية التي فرضتها إسرائيل على المدنيين عامة، للمساهمة في إهلاكهم، وانعكاس الظروف على النساء

3 في تموز/يوليو 2024، قالت الأمم المتحدة، بأن9 أشخاص من بين كل 10 أشخاص في غزة نزحوا مرة واحدة على الأقل، وفي بعض الحالات 10 مرات

والفتيات على وجه الخصوص، وتشير الإحصائيات إلى حرمان ما يقارب من 700 ألف امرأة وفتاة في فترة الحيض، من مستلزمات النظافة الشخصية، في انتهاك صارخ للقرارات الدولية التي تراعي خصوصية النساء في أوقات النزاعات المسلحة. ونتيجة لتكدس أعداد هائلة من النازحين في مراكز الإيواء المختلطة، فإن الفتيات والنساء فقدن خصوصياتهن، في النوم وفي دخول المراحيض، إذ يجدن حرجاً من الوقوف في طابور مختلط أمام دورة المياه، ما يتسبب لهن بأمراض. وقد أدى الحرمان من مستلزمات النظافة الشخصية والمياه النظيفة والخدمات الصحية، إضافة إلى نقص المواد الغذائية، أدى إلى تفشي الأمراض والأوبئة المعدية بين أكثر من مليون نازح. وتحتاج كل النساء والفتيات في قطاع غزة إلى رعاية نفسية، نتيجة أهوال الحرب التي يعشنها والصدمات الناجمة عن فقدان أقاربهن، أبنائهن، أحبتهن. وبما أن الهجمات الإسرائيلية قد طالت المنظومة الصحية وتضررت بالكامل، فمن المرعب أن المدنيين، والنساء تحديداً، لا يجدون الرعاية النفسية التي تعالج نوبات الهلع وتأثيرات ما بعد الصدمة، ذلك أن التدابير التي فرضتها إسرائيل والاستهداف المتعمد لتدمير المنظومة الصحية، امتد إلى حرمان المدنيين المصابين بأمراض عضوية من حق العلاج، وانعكس ذلك على النساء المريضات بأمراض خطيرة. بهذا الخصوص، وعلى سبيل المثال، يكشف التقرير عن تسجيل أكثر من 10 آلاف حالة بمرض السرطان في قطاع غزة، تتجاوز نسبة النساء ٪54، أي أن هناك أكثر من 5 آلاف امرأة مصابة بمرض السرطان، يواجهن الموت. وقد دمر الجيش الإسرائيلي، المرفق الصحي الوحيد المخصص لمرضى السرطان، كما تفرض قوات الاحتلال إجراءات لعرقلة ومنع دخول الأدوية الضرورية المنقذة للحياة لجميع المرضى، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية تجاه المريضات اللائي يحتجن للعلاج المنقذ للحياة خارج غزة وحرمانهن لهذا الحق بهدف زيادة الوفيات. ويسلط التقرير الضوء على تأثيرات استراتيجية الإبادة التي تنتهجها إسرائيل في قطاع غزة، على النساء الحوامل والمرضعات، إذ بدا من الواضح أن إسرائيل تستخدم تكتيكاً غير قانوني يستهدف الحوامل والمرضعات اللواتي يوفر لهن القانون الدولي عناية خاصة أثناء النزاعات المسلحة، بيد أن الاستراتيجية الإسرائيلية انتهكت هذه الحماية بغرض التأثير على النمو السكاني، في سياق الإبادة وفق هذه المؤشرات التي يظهرها التقرير:

ـ **القتل المباشر للحوامل والمرضعات:** لا توجد احصائيات نهائية بعدد الحوامل والمرضعات اللواتي قتلن، لكن التقرير يرصد حالات استهداف مباشر لحوامل ومرضعات قتلن مع مواليدهن، بينما أشارت إحصائية غير نهائية، عن مقتل 17 ألف طفل منذ 7 أكتوبر 2023 وحتى أغسطس 2024، بينهم 2100 رضيع. ويظهر التقرير حالات توضيحية لقتل نساء حوامل ومرضعات بهجمات مباشرة.

ـ التأثيرات الناجمة عن المتفجرات: وأدى التأثير المباشر للقصف العشوائي بقذائف تحمل سميات كثيرة، إلى زيادة نسبة الإجهاض بنحو 300٪ وحالات ولادة مبكرة ناجمة عن نوبات الهلع، كما ارتفع معدل المواليد المصابين بتشوهات بنحو ملحوظ، وخلال ثلاثة أشهر فقط، سجل مجمع ناصر الطبي، وحده، 172 إصابة لأطفال حديثي الولادة بتشوهات واضطرابات خلقية.

ـ تأثيرات الظروف المعيشية: يوجد في قطاع غزة، أكثر من 155000، امرأة حامل ومرضعة معرضة بشدة لخطر سوء التغذية. علاوة على أن الوضع المعيشي الذي فرضته إسرائيل بتدمير القطاع الصحي، لم تتلق الغالبية العظمى منهن، للرعاية الصحية قبل الولادة أو بعدها، 183 امرأة يلدن يومياً في مراكز الإيواء وخيام النازحين من دون بنج. ويرصد التقرير موت عشرات الأطفال والرضع، تحت تأثير الجوع والبرد.

ـ حرمان النساء من الإنجاب: ضمن الأنماط التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في سياق الإبادة الجماعية ضمن سياسة منع الإنجاب والتأثير على النمو السكاني، قصف الجيش الإسرائيلي، المركز الوحيد في قطاع غزة المخصص لمن يعانون مشاكل في الإنجاب، ما أدى إلى فقدان 5000 آلاف جنين، وحرمان آلاف النساء الفلسطينيات وأزواجهن في غزة من الإنجاب.

- ويخلص التقرير إلى ان إسرائيل تستخدم تكتيكا ممنهجاً ضد النساء، إذ كان الاحتلال يعلم مسبقاً اكتظاظ مراكز الإيواء بالنازحين وغالبيتهم من الأطفال والنساء، كما كان يعلم مسبقاً بأنه يستهدف مبان سكنية تؤوي عائلات بأكملها. وردد قادة إسرائيليون بأنه لا يوجد في غزة مدنيين. وتعمدت سلطات الاحتلال فرض ظروف معيشية أفقدت النساء والفتيات خصوصياتهن، وحرمتهن من الرعاية الصحية، وأظهرت الأدلة المرئية التي بثها جنود الاحتلال، عن تعمد الإسرائيليين إلحاق أضرار معنوي بالنساء بتوظيف الخصوصية التي يتمتعن بها، فبعد اقتحام عدد من الشقق المتبقية قبل النسف، عبث الجنود بالأشياء المتعلقة بالنساء، وارتدوا ملابسهن الخاصة والمستلزمات الخاصة بهن في سلوك مهين قائم على النوع الاجتماعي. ويوفر القانون الدولي الإنساني الحماية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة، كما يحمي المنشآت المدنية والمباني السكنية، ويعتبر استخدام قوة مفرطة وغير مناسبة لاستهداف مقاتل وسط مجموعة من المدنيين جريمة حرب إذا لم يكن هناك أي ميزة عسكرية للهجمات، وفي حال ظهرت النية المسبقة لاستهداف المدنيين، يتحقق بذلك قصد الإبادة الجماعية، ولو كان المستهدف شخصاً أو مجموعة من الأشخاص بغرض إهلاك الجماعة على أساس قومي أو إثني أو عرقي، أو ديني. ويأتي استهداف النساء في غزة من قبل الاحتلال

الإسرائيلي بوصفهن فلسطينيات. ويأخذ قانون العرف الدولي وبروتوكولات الأمم المتحدة وقرارتها، خصوصية النساء والفتيات في الاعتبار، في أوقات النزاعات المسلحة. ويمنح القانون الدولي الإنساني الحوامل والمرضعات، اهتماماً من نوع خاص، كما تؤكد اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وتعتقد منظمة صحفيات بلا قيود، بأن التواطؤ الدولي مع إسرائيل واستمرار دعمها، شجع القادة الإسرائيليين على الإمعان في أعمال الإبادة وانتهاك كافة القوانين والبروتوكولات الدولية، والتحدي الصارخ لقرارات محكمة العدل الدولية وأوامرها.

منهجية التقرير:

اعتمد التقرير على المنهج الوصفي التحليلي للأبحاث المكتبية التي أجرتها منظمة صحفيات بلا قيود خلال الفترة بين 7 تشرين الثاني/أكتوبر 2023 إلى 30كانون الأول/ ديسمبر 2024، حيث تتبع، وفق معايير منهجية استقصائية، معلومات وتفاصيل الانتهاكات التي يعرضها التقرير كنماذج توضيحية، من عشرات المصادر المفتوحة، الدولية والعربية والمحلية، ذلك أن الانتهاكات الفظيعة التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي وعددها، وأعمال الحرب التي لا تتوقف، تعرقل المنظمات الدولية والمراكز الحقوقية وطواقمها من التحقيق في كافة الانتهاكات، إذ أن ما يحدث يفوق قدرات المنظمات الدولية، ولا يسعف الباحثين المحليين على الإحاطة الكاملة بكل ما يدور. وعلاوة على ذلك فإن إسرائيل تمنع الصحفيين والباحثين الدوليين من دخول قطاع غزة لدراسة آثار الحرب والتحقيق في أفعال الإبادة الجماعية. وتستند صحفيات بلاقيود إلى عشرات الشهادات المتاحة التي وثقها الناشطون الفلسطينيون، والتحقق من الأدلة المرئية وتحليلها، ومنها المواد المرئية التي بثها عناصر في جيش الاحتلال الإسرائيلي وتصريحات المسؤولين في الجيش والحكومة الإسرائيلية التي تحرض على ارتكاب أفعال الإبادة، وتأثير ذلك على النساء في قطاع غزة، في سياق الأفعال المحظورة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية. وتعتمد منظمة صحفيات بلاقيود في الأرقام والاحصائيات، إلى تقارير المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة، هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، أطباء بلا حدود، منظمة الصحة العالمية، أطباء بلا حدود، والبيانات الصادرة عن المؤسسات الأممية وخبراء الأمم المتحدة، إضافة إلى تقارير وأرقام المؤسسات الحكومية الفلسطينية، ومنها المركز الفلسطيني للإحصاء، ووكالة الأنباء الفلسطينية، إضافة إلى التقارير الصادرة عن المنظمات الإنسانية والمراكز الحقوقية الفلسطينية، وغيرها.

التحديات التي واجهها أثناء اعداد التقرير

واحدة من الصعوبات التي واجهها التقرير، صعوبة التواصل مع باحثين ميدانيين في قطاع غزة لرصد الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتوثيق الشهادات الحصرية من المتضررين والناجيين إن وجدوا؛ ولتجاوز هذه الصعوبة، كان لا بد من استخدام منهجية موضوعية في جمع الحقائق والتأكد من مصادر المعلومات، المتاحة، الممكن الوثوق بها. غير أن التدفق الهائل للبيانات واختلاف الاحصائيات بين مصدر وآخر نتيجة تحديث المعلومات باستمرار، يحتم على الباحث بذل المزيد من الوقت والجهد البدني والمعنوي لدراسة كل حالة من حالات الانتهاك والإلمام بتفاصيلها، على نحو معمق.

التحدي الآخر يكمن بتسليط، التقرير، الضوء على أبرز أنماط الانتهاكات التي تعرضت لها النساء في قطاع غزة، ولم يقتصر على دراسة نمط واحد معين. وهنا يجد الباحث نفسه وسط الخراب الهائل محاط بآلاف الضحايا، أمام فظائع أكبر من أن يحتملها إنسان. إن التحدي يكمن بتجاوز أي صدمات نفسية والتعمق في تفاصيل هذه الجرائم وتحليلها والعمل على ربطها بالقوانين والمواثيق الدولية.

وتصنف الجرائم التي ترتكبها القوات الإسرائيلي في قطاع غزة، في القانون الدولي ضمن الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية. ولعل هذا التصنيف يختصر تحديات الباحثين بالجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان في قطاع غزة.

ملخص التقرير

ويستعرض التقرير، في القسم الأول انتهاكات حق الحياة، أي أنماط القتل المباشر التي تعرضت له النساء في سياق الإبادة الجماعية. وفي هذا القسم يركز التقرير على أكثر أنماط القتل التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة، وأسقط أكبر عدد من النساء بهجمات مباشرة أو عشوائية. النمط الأول هو قتل النساء باستهداف منازل العائلات. والثاني استهداف النساء في مراكز الإيواء، ضمن استراتيجية متعمدة لإلحاق أضرار بدنية جسيمة بهن، بعد تشريدهن من المنازل. وفي القسم الثاني، يتناول التقرير تأثيرات الظروف المعيشية التي فرضتها إسرائيل على النساء والفتيات في قطاع غزة، ويبدأ بفقدان الخصوصية ومعاناة النساء والفتيات في مراكز النزوح، وإثارة الأمراض والأوبئة نتيجة الافتقار لأدوات النظافة، والمياه الصالحة للاستهلاك الآدمي، والمستلزمات الغذائية والخدمات الصحية. ويعرج التقرير على المخاطر الصحية التي تهدد النساء إثر تدمير المنظومة الصحية وحرمان النساء من الرعاية الصحية، والأدوية المنقذة للحياة للمصابات بأمراض خطيرة، وحرمانهن من حق العلاج المنقذ للحياة، خارج قطاع غزة.

في القسم الثالث، يوضح التقرير، الاستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل باستهداف النساء الحوامل والمرضعات في قطاع غزة، وذلك بهدف التأثير المباشر على النمو السكاني، أو التأثير مستقبلاً على الصحة الإنجابية، بما يساهم على تحقيق الإبادة في نهاية المطاف، ويعد قتل الحوامل والمرضعات والأطفال حديثي الولادة، أول الخطوات الإسرائيلية في هذه الاستراتيجية المتعمدة تجاه النساء. ثم تأتي تأثيرات الحرب على الحوامل والمرضعات، بارتفاع معدل الإجهاض والمواليد المصابين بتشوهات، وأثر الظروف المعيشية عليهن والمفضية إلى الموت بسبب نقص المستلزمات الغذائية أو مستلزمات التدفئة، أو الإصابة بأمراض مزمنة نتيجة سوء التغذية الحاد. ويعد استهداف المركز الوحيد، في غزة، المخصص للإنجاب (للأزواج الذين يحملون مشاكل في الانجاب) والتخلص من 5 آلاف جنين من أطفال الأنابيب، دليلاً على الاستراتيجية الإسرائيلية.

انتهاكات حق الحياة

منذ السابع من أكتوبر 2023، تحاول النساء والفتيات في قطاع غزة البقاء على قيد الحياة وسط ظروف إبادة حقيقية يتعرض لها السكان المدنيون، إذ تنتهك قوات الاحتلال الإسرائيلي مبدأ الحماية التي يتمتع بها المدنيون في النزاعات المسلحة، كما تحرم النساء من خصوصياتهن، إضافة إلى حرمان الحوامل والمرضعات من الميزات التي حددها القانون الدولي. وفي سنة واحدة قتلت إسرائيل من النساء والأطفال عددا يفوق عدد من قتلوا في جميع النزاعات الأخرى في نفس المدة على مدى العقدين الماضيين[4]. وفق الاحصائيات الرسمية، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت أكثر من 30105 طفلاً وامرأة، منذ السابع من أكتوبر 2023، وحتى 30 ديسمبر/كانون الأول 2024[5]، بينما تجاوز عدد القتلى المدنيين أكثر من 45541 من بينهم 15200 أنثى[6]. في 26كانون الثاني/ يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية أمراً يشدد على ضرورة أن تتخذ إسرائيل كل ما بوسعها لمنع جميع أعمال الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ويشمل ذلك على وجه الخصوص الأعمال المتعلقة بقتل أعضاء من جماعة أو إلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير بهم أو إخضاع الجماعة- عمدا- لظروف معيشية يراد بها تدميرها كليا أو جزئيا، ومنع فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة. وهي من الأعمال التي تتضمنا المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وطلبت محكمة العدل الدولية من إسرائيل أن تقدم تقريرا لها بشأن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ الأمر خلال شهر من تاريخ صدوره. في الواقع لم تعمل إسرائيل أي تدابير لإيقاف أفعال الإبادة، بل استحدثت أساليب إضافية تساهم في جريمة الإبادة الجماعية، وقتل الجيش الإسرائيلي بعد قرار محكمة العدل الدولية، ما يزيد عن 20000 ألف إنسان، أغلبهم من النساء والأطفال. وطوال 14 شهراً من الحرب، سقط غالبية الضحايا من نساء وأطفال غزة، بقصف استهدف أعيان مدنية محمية بموجب القانون الدولي، وتحديداً منازل العائلات، والشقق السكنية التي تقطنها الأسر الفلسطينية، كما سقط الكثير من الأطفال والنساء بقصف استهدف مراكز تؤوي النازحين، منها المستشفيات ومدارس الأونروا، والمربعات التي صنفتها قوات الاحتلال بانها آمنة، وأجبرت المدنيين على التحرك إليها، مع افتقارها لأبسط مقومات الحياة. وجرى توثيق حالات استهداف متعمدة، كان

4 حسب تحليل الاتحاد الدولي للمنظمات الخيرية «أوكسفام». للاستزادة يمكن الإطلاع على التحليل المنشور بتاريخ 30سبتمبر 2024، على موقع المنظمة النسخة العربية.

5 هذا الرقم حسب الإحصائية الأولية التي تنشرها وزارة الصحة الفلسطينية، وهي حصيلة غير نهائية، ذلك أن وزارة الصحة الفلسطينية تحدث قوائمها باستمرار، اعتمادًا على وصول شهداء جدد، أو التوصل إلى جثث كانت تحت الأنقاض.

6 حتى تاريخ 22كانون الثاني/يناير 2025، أظهر مرصد شيرين أبو عاقلة، بيانات 47112 شهيدا من أصل 47985، وذلك استناداً على البيانات التي تصدرها الجهات الحكومية في قطاع غزة، وحتى تلك اللحظة كان إجمالي عدد الإناث اللواتي قتلهن جيش الاحتلال: 15442، واعتمد تقرير صحفيات بلا قيود على الرقم التقريبي للضحايا الإناث حتى أواخر ديسمبر: 15200. وهو رقم قابل للزيادة.

جيش الاحتلال يعلم مسبقاً ـ أو يفترض به أنه يعلم ـ بتواجد النساء والأطفال في المكان المستهدف، واستنتجت صحفيات بلا قيود، أن هجمات جيش الاحتلال الإسرائيلي التي طالت أعياناً مدنية، وبمتفجرات لا تتناسب إطلاقاً على المساحة المستهدفة، كان غرضها إسقاط أكبر عدد من المدنيين وإحداث الخراب في مساحة واسعة، وأن هذه الاعتداءات لم تحقق أي ميزة عسكرية لجيش الاحتلال. بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، استخدم جيش الاحتلال قنابل يبلغ وزنها حوالى 2000 رطل، لقصف مربع سكني في مخيم جباليا، ما أدى إلى سقطوا أكثر من 400 مدني بين قتيل وجريح، وقد أحدثت القنابل حفراً ضخمة على الأرض وتسببت بدمار هائل.

- نساء قتلن مع عائلاتهن باستهداف المنازل

لا يوجد إحصائيات رسمية بعدد النساء اللواتي قتلن بقصف مباشر استهدف منازل العائلات. لكن التحليل الذي أجرته منظمة صحفيات بلا قيود، تشير إلى أن عدداً كبيراً من النساء، قُتلن بقصف متوحش وغاشم على المباني السكنية ومنازل العائلات. وفي ثلاث مجازر فقط، تقصتها منظمة صحفيات بلا قيود في هذا التقرير، قُتلت ما لا يقل عن 44 امرأة في غزة، و69 طفلاً، سنة 2023. قتل الاحتلال الإسرائيلي، 14 امرأة، و19 طفلاً، و10 رجال، في غارتين منفصلتين، الأولى استهدفت منزل عائلة النجار في دير البلح بتاريخ 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بينما استهدفت الثانية منزل عائلة أبو معيلق بتاريخ 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. بحسب إفادات الناجيين، فلم يتلق المدنيون أي تحذير، بينما كشف الشظايا، أن الجيش الإسرائيلي استخدم ذخائر الهجوم المباشر المشترك، أمريكية الصنع. وثقت منظمة العفو الدولية أفعال إبادة جماعية في قطاع غزة، وأجرت تحقيقات بشأن 15 غارة جوية خلال

الفترة بين 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، و20 نيسان/إبريل 2024، وكشفت نتائج التحقيقات عن مقتل ما لا يقل عن 334 مدنياً، بين 141 طفلاً، وهو ما يشير إلى نمط واسع من الهجمات المتكررة على المدنيين والأعيان المدنية أو الهجمات بشكل متعمد ولم تعثر المنظمة على أي دليل يشير بأن هذه الغارات كانت موجهة لهدف عسكري، وبالاطلاع على جميع الأدلة المتوفرة، تبين أن جميع هؤلاء القتلى كانوا من المدنيين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال القتالية[7]، وكشف التحقيق، إلى أن القنبلة التي استهدفت منزل عائلة النجار، كانت تزن 2,000 رطل أي ما يعادل الطن من المتفرجات، وهي مصنعة من قبل شركة بوينغ الامريكية، سنة 2017، أما القنبلة التي أصابت عائلة أبو معيلق ودمرت منزلها، فمن المرجح أنها كانت تزن 1,000 رطل، أي نصف الطن، على الأقل ومصنعة من الشركة نفسها سنة 2018. في 2 كانون الأول/ديسمبر 2023، قُتل أكثر من 100 مدني فلسطيني، بينهم 30 امرأة و50 طفلاً، بقصف وحشي استهدف بناية سكنية في منطقة الفالوجة بمخيم جباليا. أظهرت الأدلة المرئية، المشاهد المروعة وآثار الدمار الذي أحدثه القصف، كانت الفرق الطبية وعناصر الدفاع المدني وعدد من المدنيين يقومون بعملية الإنقاذ لانتشال الضحايا بصعوبة بالغة، والحفر بأيديهم نظراً للافتقار إلى معدات البحث في الأنقاض. كانت البناية السكنية المكونة من ستة طوابق، والتابعة لعائلة عبيد، مأهولة بالنازحين الذين لجؤوا إلى أقاربهم القاطنين في البناية. ولم تتوقف المجازر بحق العائلات، باستهداف الوحدات السكنية المأهولة بالمدنيين، سنة 2024. وتشير احصائيات وحدة المعلومات بوزارة الصحفة الفلسطينية، بأن بالاحتلال الإسرائيلي ارتكب نحو 10 آلاف مجزرة بحق السكان، تسببت بمسح 1600 عائلة فلسطينية من السجل المدني، حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024. في ثلاث حالات توضيحية، رصدتها منظمة صحفيات بلا قيود، قُتل ما لا يقل عن 33 مدنياً، من بينهم 15 امرأة وفتاة، خلال شهر ديسمبر 2024، علماً أن عدد الغارات الجوية التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي يزيد عن 1400 غارة جوية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2024[8]، وحده. الأربعاء 11 ديسمبر 2024، قصف الاحتلال الإسرائيلي منزل عائلة أبو الطرابش، مكون من 3 طوابق قرب مستشفى «كمال عدوان» في مشروع بيت لاهيا، شمالي القطاع ، وأدى إلى مقتل 22 شخصاً من العائلة، 13 طفلاً وامرأة. خمس نساء وثمانية أطفال 5 فتيات و3 فتيان. وفي اليوم نفسه11 كانون الأول/ديسمبر 2024، قتلت آليات الاحتلال الإسرائيلي، الصحفية إيمان الشنطي وأطفالها الثلاثة ألمى، عمر، بلال، وزوجها حلمي عابد. شن الطيران

7 بتحس إنك مش بني آدم: الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزّة، تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، 5 ديسمبر 2024، النسخة العربية صـ 11.

8 بحسب بيان للجيش الإسرائيلي، تداولته وسائل الإعلام الإسرائيلية والعربية والعالمية، من بينها وكالة الأناضول.

غارة جوية، ليستهدف بقصف وحشي، شقة سكنية بعمارة الملش بحي الشيخ رضوان شمال غرب مدينة غزة، أنهت حياة الأسرة في طرفة عين. وكانت الصحفية إيمان الشنطي، 36 عاماً، تعمل مذيعة برامج في إذاعة صوت الأقصى، وتقدم برنامج أصل القصة على منصات التواصل الاجتماعي، وكان آخر ما كتبته على حسابتها في موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك: «معقول لساتنا عايشين لحتى الآن.. اللّه يرحم الشهداء»[9]. ويوم الجمعة 13 كانون الأول/ ديسمبر، قصف الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفي محمد جبر القريناوي، في مخيم البريج وسط قطاع غزة. وفي القصف الذي طال المنزل، قُتلت عائلة الصحفي المكونة من خمسة أفراد: ثلاث إناث وذكرين. وهم: الصحفي محمد القريناوي، مرام خميس ضبعان 29 سنة، سيدرا 5 سنوات، جبر 10 سنوات، آيات 12 سنة. وكانت مرام ضبعان وزوجها الصحفي القريناوي قد أصيبا بقصف سابق للمنزل في مخيم البريج، وخرجا من تحت الأنقاض، وعاد ليمارس عمله محرراً في وكالة سند للأنباء.

- نساء قتلن نازحات

من أنماط القتل الجماعي الذي تستخدمه قوات الاحتلال الإسرائيلي ضمن أعمال الإبادة، استهداف المدنيين في مراكز الإيواء التي تحوي أعداد هائلة من النساء والأطفال المهجرين قسرياً، الهجمات المباشرة التي تهدف لقتل المدنيين أو إلحاق الضرر البدني والمعنوي بأفراد الجماعة، يعد من أركان جريمة الإبادة الجماعية[10]، وترتكب جيش الاحتلال

9 غزة: إسرائيل تقتل الصحفية إيمان الشنطي وعائلتها، صحفيات بلا قيود، 11كانون الأول/ديسمبر 2024.
10 للاستزادة، الاطلاع على المادة 2 من اتفاقية منع الإبادة الجماعية

هذه الجريمة بالتوازي مع فرض ظروف معيشية تؤدي إلى الإهلاك في نهاية المطاف. إذ دمر جيش الاحتلال بشكل كلي ما يزيد عن 160 ألف وحدة سكنية، كما دمر قرابة 194 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي، وإجبار أكثر من مليون مدني أغلبهم من النساء والأطفال على التشرد والنزوح مراراً. ورغم الوضع المفروض على النازحين، إلا أن الآليات الاسرائيلية تلاحقهم إلى مراكز الإيواء والأماكن التي يلجأ إليها الغالبية من النساء والأطفال. لا يوجد إحصائية نهائية بعدد النساء والفتيات اللواتي قتلن أثناء النزوح. المؤشر الخطير الذي يتوصل إليه التقرير، إن أغلب ضحايا المجازر التي تستهدف النازحين، من النساء والفتيات. وتشير الأمم المتحدة أن من بين 63 امرأة كن يقتلن يومياً في قطاع غزة، 37 أماً. وبحسب متابعات منظمة صحفيات بلا قيود، فهناك أمهات قتلن مع أطفالهن بقصف مباشر، رغم علم قوات الاحتلال أن المستهدفين من القصف مدنيون يقطنون أعياناً مدنية. بينما رصدت المنظمة حالات استهداف أمهات مع أطفالهن، في مراكز النزوح، كمدارس تابعة للأونروا، مع علم الاحتلال مسبقاً أن هذه المدارس تحتضن النازحين ومنهم النساء والأطفال. واحدة من الحالات التوضيحية التي يقدمها التقرير، استهداف عائلة العجلة، التي لجأت إلى مستودع في آب/ أغسطس 2024، أكد شهود عيان بأن طيران الاحتلال، قصف فجر السبت 17/8/ 2024، المستودع الذي لجأت إليه عائلة العجلة في منطقة الزوايدة وسط غزة بثلاثة صواريخ، ما أدى إلى مقتل 15 شخصاً من العائلة، من بينهم 12 امرأة وفتاة، وتفحصت صحفيات بلا قيود أسماء وأعمار الضحايا، 4 نساء فوق20 سنة، و7 فتيات أعمارهن بين 17 سنة وسنتين، وفتيان أعمارهم 16 سنة، و14 سنة، إضافة إلى الأب 45 سنة[11]. وألقت طائرات حربية اسرائيلية ثلاث قنابل من نوع MK-84 الأمريكية الصنع[12]، بعد منتصف ليل الثلاثاء، 10 سبتمبر/أيلول، على تجمع لخيام النازحين في منطقة مواصي خان يونس وهم نيام، ما أحدث ثلاث حفر بعمق تسعة، تسببت بدفن نحو 20 خيمة بالعائلات التي بداخلها، وتمكن الدفاع المدني من انتشال 40 جثة، من الموقع المستهدف الذي حددتها قوات الاحتلال الإسرائيلية أنها منطقة آمنة، واختفت 20 جثة بسبب القنابل العملاقة التي قصفت المكان[13]. استهدف جيش الاحتلال الاسرائيلي مخيمات النازحين في مواصي خان يونس أكثر من 213 مرة، ومن ضمن حالات الاستهداف التي رصدتها صحفيات بلا قيود، في

11 نشرت وزارة الصحة الفلسطينية ووسائل الاعلام والمراصد الحقيقية أسماء العائلة، كما قام مرصد الإبادة الجماعية بنشر أسماء وأعمار الضحية، تحت عنوان: مجزرة عائلة العجلة بتاريخ 17 أغسطس 2024

12 غزة: الجيش الإسرائيلي يحرق النازحين أحياء في خيام النزوح بمواصي خان يونس، المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 5 ديسمبر 2024

13 تفاصيل جديدة عن مجزرة خان يونس.. قنابل عملاقة ذوّبت الأجساد وعائلات اختفت بين الرمال، الجزيرة نت، تاريخ النشر: 10/9/2024

كانون الأول ديسمبر 2024، القصف الذي طال خيام النازحين في 5 ديسمبر ليحترق عدد من النازحين أحياء، وقد أدى القصف إلى مقتل 20 مدنياً، تفحمت جثثهم، بينهم أطفال ونساء، عرف منهم أم وطفلتاها. 15 ديسمبر، هاجمت طائرات الاحتلال الحربية عند حوالي الساعة 21:15، أحد الفصول في الطابق الرابع من مركز إيواء للنازحين داخل مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية. أسفر الهجوم عن مقتل 13 فلسطينياً، وفي التاريخ نفسه، قتل الاحتلال ما لا يقل عن 15 نازحاً في مدرسة خليل عويضة بمدينة بيت حانون شمال قطاع غزة[14]، كانت المدرسة تؤوي نحو 1500 نازح من سكان المنطقة، وتعرضت للقصف المكثف من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية، ما أسفر عن تدمير أجزاء واسعة منها، إضافة إلى مقتل العديد من المدنيين المحاصرين داخلها. ونقلت العائلات شهادات مروعة بعد نزوحها من مدرسة «خليل عويضة»، منها مشاهدتهم ما يقارب من 10 إلى 15 جثمان متفحمة بفعل الحرائق التي أصابتهم نتيجة القصف المكثف لغرف ومرافق المدرسة. وكان جيش الطيران الحرب الإسرائيلي، قد هاجم، بتاريخ 5 ديسمبر، منزلا لعائلة المقيد يسكنه نازحون من عائلة الشلفوح، في مشروع بيت لاهيا، شمال غزة، ما أدى إلى تدميره على رؤوس النازحين، وعددهم نحو 20 شخصا، وبلغ عدد النساء والفتيات اللي قتلن في الهجمة المباشرة، 10 منهن أربع من بنات الدكتور عبداللطيف الشلفوح وأمه، وعدد من اخواته.

النساء في جحيم الظروف المعيشية

فرضت إسرائيل على سكان غزة، ظروفًا وتدابير، تنتهك القانون الدولي، وتمثل جرائم حرب

14 مقتل 40 شخصاً على الأقل في غزة، والجيش الإسرائيلي يقتحم مدرسة تؤوي نازحين شمال القطاع ويُجبرهم على الإخلاء، bbc، 15 ديسمبر/ كانون الأول 2024

وجرائم ضد الإنسانية كما تعد، في سياقها، من أفعال الإبادة الجماعية. ولم يراع جيش الاحتلال، خصوصية النساء في النزاعات المسلحة، إضافة إلى حرمان الحوامل والمرضعات من الميزات التي يحددها القانون الدولي، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة. والمقلق في الأمر، أن التدابير الإسرائيلية تجاه السكان المدنيين، ألقت بأعبائها على النساء الفلسطينيات، وكانت النساء والفتيات أكثر الذين ألحقت بهم تلك التدابير أضراراً بدنية ومعنوية مؤدية للإهلاك. ومن أنماط الانتهاكات التي درستها صحفيات بلا قيود: انتهاك الخصوصية، استخدام المجاعة والمياه والصرف الصحي كأسلحة لإثارة الأزمات الصحية وزيادة الوفيات بين المدنيين، حرمان النساء من حق العلاج المنقذ للحياة، واستخدام كل أنماط الإبادة في استهداف الحوامل والمرضعات.

1. الحرمان من الخصوصية

أجبر جيش الاحتلال الاسرائيلي أكثر من 90٪ من سكان قطاع غزة، على النزوح، والتهجير القسري الجماعي، بعد إصدار أوامر إخلاء المنازل. وجدت ما يقارب من مليون امرأة وفتاة في قطاع غزة، أنفسهن مشردات ونازحات مع ما يقارب من مليون رجل وفتى. يتنقلون في مجموعات مختلطة بين منطقة وأخرى.

في المواصي غربي خان يونس ورفح، وهي المنطقة التي أعلن عنها جيش الاحتلال بأنها آمنة، يتكدس أكثر من 750 ألف نازح، حتى أغسطس 2024. كانت مساحة المنطقة 230 كيلو متر في أول الحرب، قلصتها إسرائيل حتى وصلت إلى 35 كيلو متر. تعيش النساء في المكان الذي يفتقر لأبسط الخدمات الضرورية، ضمن العدد الهائل من النازحين في تجمع واحد جنوب قطاع غزة، حرم النساء والفتيات خصوصيتهن في الحصول على أماكن للنوم

لدخول لدورات المياه.

بسبب الازدحام على دورة المياه من قبل النازحين، ذكوراً وإناثاً، تعزف الكثير من النساء عن الاصطفاف وسط طابور الذكور. نتيجة الحرج، وذلك ما يؤثر على صحتهن العامة، ويتسبب لهن بآلام في البطن والكلى. وكانت مستلزمات النظافة الشخصية الخاصة بالنساء، قد نفذت في الشهور الأولى من الحرب، ونتيجة القيود الإسرائيلية التي تمنع وتعرقل دخول المساعدات الإنسانية والمستلزمات الضرورية للحياة، دُرمت ما يقارب 700 ألف امرأة وفتاة في فترة الحيض، من المنتجات الصحية للتعامل مع الدورة الشهرية[15].

2. إثارة الأمراض والاوبئة

يتعمد جيش الاحتلال فرض ظروف معيشية، تساهم في إهلاك المدنيين في نهاية المطاف لتحقيق الإبادة الجماعية. تبين لمنظمة صحفيات بلا قيود، إن الظروف المعيشية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي يهدف لإثارة الأمراض والأوبئة بين المدنيين، بغرض زيادة الوفيات، باستهداف الصحة العامة وإحداث مخاطر صحية لتقليل متوسط أعمار المدنيين، وتحقيق الوفاة في نهاية المطاف. ومن تلك الظروف المعيشية التي تثير الأمراض: المجاعة، والحرمان من المياه الصالحة للشرب، وكذلك إتلاف منظومة الصرف الصحي وعدم السماح بتوفر مستلزمات النظافة الصحية، وتثير هذا الظروف الأمراض والأوبئة المعدية المختلفة وغير المعدية أيضاً في صفوف النازحين، وأغلب من يصاب بالأمراض والأوبئة هم من النساء الأطفال.

المجاعة

15 غزة: 17 ألف امرأة حامل على حافة المجاعة وارتفاع مخاطر الإجهاض والوفيات أثناء الولادة، تقرير، الأمم المتحدة، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024 https://news.un.org/ar/story

اتخذت إسرائيل تكتيكاً متعمداً يساهم في الإبادة الجماعية، من خلال ظرف يؤدي إلى المجاعة الجماعية للسكان. ولتحقيق ذلك، عملت إسرائيل في عدة اتجاهات، منها: تدمير الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية واستهداف قطاع الصيد، وبذلك تحول غالبية السكان للعيش على المساعدات، ويصل عدد من يعتمدون على المساعدات نحو مليوني شخص، قرابة 90٪ من السكان. ومقابل ذلك فرض جيش الاحتلال قيوداً مشددة واجراءات لمنع وعرقلة دخول المساعدات الإغاثية والإنسانية الضرورية إلى قطاع غزة، وكذلك الشاحنات التجارية. ولم يحصل أحد في غزة على حصة غذاء[16] في النصف الأول من شهر تشرين الأول أكتوبر 2024، وأكدت الأمم المتحدة، أن شهر أكتوبر، شهد أدنى مستويات لدخول المساعدات إلى غزة، ونتيجة للقيود التي فرضها جيش الاحتلال الإسرائيلي، لم يتلق 1.7 مليون شخص، بأنحاء غزة، حصصهم الغذائية، أي ما يقارب من 80٪ من السكان، ليزيد سوء التغذية الحاد بمقدار مرات عما كان عليه قبل الحرب[17]. وفي ديسمبر، أكدت منظمة أوكسفام، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي سمح بتوزيع 12 شاحنة فقط من المساعدات الإنسانية[18]، الغذاء والماء، على السكان في شمال قطاع غزة، وذلك خلال شهرين ونصف الشهر، ضمن سياسة ممنهجة لتجويع السكان. علماً أن غزة كانت تستقبل ما يقارب من 500 شاحنة في اليوم الواحد. ونجم عن هذه السياسية نقص حاد في المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية التي يحتاجها السكان، ما وضع قرابة 96٪ من السكان في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد، إضافة إلى أن معاناة نحو 1.1مليون شخص انعداماً كارثياً للأمن الغذائي، حسب تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. إن هذا الوضع يؤثر على النساء اللواتي لا يستطعن توفير الطعام لأقاربهن، ما يجعلهن يعانين من سوء التغذية. هناك 4 من كل 5 أمهات في قطاع غزة يتخطين وجبة الطعام لإطعام أطفالهن.

المياه والصرف الصحي

دمر الاحتلال البنية التحتية للمياه في غزة، ومنع من إصلاحها، كما استهدف مرافق معالجة مياه الصرف الصحي باستهداف مخطط له «بغية إثارة الأزمات الصحية وزيادة الوفيات بين النازحين[19]، وتشير التقارير إلى أن 97٪ من المياه في غزة، غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

16 فرحان حق، المتحدث الرسم باسم الأمم المتحدة، تقرير الجزيرة نت للمزيد: انقطاع المساعدات عن شمال غزة واحتراق المخبز الوحيد في جباليا

17 حسب تصريح لويز ووتريدج المتحدثة باسم وكالة الأونروا، في نوفمبر 2024، للاستزادة الاطلاع على تقرير المنشور على الموقع الالكتروني لأخبار الأمم المتحدة النسخة العربية.

18 أوكسفام: 12 شاحنة فقط وزعت المساعدات شمال غزة خلال شهرين ونصف، فرانس 24، 23/12/2024

19 توظيف الأزمة المياه سلاحاً: تدمير إمدادات المياه في غزة، خوان آر آي كول، موقع New Lines Institute، ترجمة مركز دراسات النزاعات والعمل الإنساني، 26 سبتمبر 2024.

وتحتاج قرابة 1.1 مليون امرأة وفتاة للمياه الصالحة الشرب والاستهلاك المنزلي. وبسبب هذه الظروف تنتشر الأمراض المعدية في صفوف النازحين، وأغلبهم من النساء والأطفال. واستهدف الاحتلال شبكة الصرف الصحي، لتكوين بيئة حرجة، وبحسب تقييم أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية شرق خانيونس، بعد زيارته لحيين من الأحياء التي تضم أكبر عدد من الأسر النازحة، هما حي معن وحي بني سهيلا، كانت ظروف الصرف الصحي والنظافة الصحية في منطقة معن حرجة، إذ يعتمد الكثيرون على مراحيض الحفر. وفي بني سهيلا، تم تدمير نظام الصرف الصحي، حيث لوحظ وجود تجمعّات لمياه الصرف الصحي في الشوارع[20].

ونتيجة لهذه الظروف المعيشية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على السكان المدنيين في قطاع غزة، إضافة إلى حرمانهم من مستلزمات النظافة الشخصية، تتفشى الأمراض والأوبئة المعدية باستمرار، وقد تجاوز عدد المصابين مليون شخص. ومنذ 7 تشرين الثاني/ أكتوبر 2023، وحتى كانون الأول/ديسمبر 2024 تم تسجيل 669 ألف حالة إسهال مائي حاد[21]، 132 ألف حالة يرقان، أحد أعراض إلتهاب الكبد الوبائي أ، كما أن عدم إمكانية الاغتسال بشكل فعال والظروف غير الصحية تسبب بأكثر من 225 ألف حالة إصابة بأمراض جلدية، وانتشار أكثر مليون حالة إلتهاب تنفسي حاد وفقاً لمنظمة الصحة العامية.

3. مخاطر صحية مهددة للحياة

انتهكت إسرائيل القانون الدولي الذي يحظر الهجمات العشوائية أو المستهدفة على المستشفيات والوحدات الطبية والعاملين الطبيين الذين يعملون بصفة إنسانية، كما ينص قرار الأمم المتحدة رقم 2675، ونفذ الجيش الاسرائيلي سياسة منظمة لتدمير نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة، وتسبب ذلك بحرمان مئات الآلاف من السكان، من حق العلاج، بينهم النساء والأطفال. وأسفر الاستهداف الممنهج للمنظومة الصحية إلى خروج 34 مستشفى عن الخدمة الكلية أو الجزئية، وتضرر أكثر من 162 مؤسسة صحية، ودُمر 80 مركزاً صحياً بالكامل من أصل 90، إضافة إلى استهداف 131 سيارة إسعاف. أما الخسارات التي لا تعوض إطلاقاً، فتمثلت بمقتل 1068 من الطواقم الطبية[22]. الاستهداف المنهجي للمنظومة الصحية في قطاع غزة، يهدف إلى تدمير الصحة العامة للسكان، وإيجاد بيئة

20 آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 247 | قطاع غزة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأرض الفلسطينية المحتلة، النسخة العربية بتاريخ 17ديسمبر 2024

21 الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية، تعمد إسرائيل حرمان الفلسطينيين في غزة من المياه، تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، كانون الأول/ديسمبر 2024، النسخة العربية ص 17

22 المركز الفلسطيني للإحصاء.

تساهم بزيادة معدل الوفيات ضمن الوسائل الإضافية لتحقيق الإبادة الجماعية. وتعد النساء أكثر المتضررات من الظروف غير الصحية التي فرضتها إسرائيل، ذلك أنهن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، بما في ذلك الأمراض المزمنة والخطيرة، وحرمانهن من العلاج. وقد انعكس الواقع الصحي المدمر والإجراءات التي تفرضها إسرائيل على الأدوية، وحرمان المرضى من حق العلاج المنقذ للحياة خارج غزة، بشكل أساسي على النساء.

أ ـ أثر تدمير المنظومة الصحية على النساء

تواجه أكثر من 177 ألف امرأة في غزة، مخاطر صحية مهددة للحياة[23]، ويوجد أكثر من 162 ألف امرأة مصابة أو معرضة لخطر الإصابة بالأمراض المزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان[24]. نتيجة للسياسة الخطيرة المتعمدة، التي تستخدمها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في غزة: إثارة الأمراض بين النازحين وتدمير البنية التحتية للقطاع الصحي، لا تتمكن عشرات الآلاف من النساء من الحصول على رعاية صحية، نتيجة الأمراض التي لحقت بهن بسبب الحرب، سواءً الأمراض المعدية أو المزمنة، الجسدية أو النفسية التي تلحق بمئات الآلاف من النساء نتيجة معايشتهن لأهوال الحرب وفقدان أحبتهن، تأثيرات ما بعد الصدمة، الاكتئاب، السأم، نوبات الهلع.

ب ـ منع دخول المستلزمات والأدوية المنقذة للحياة للمصابات بأمراض خطيرة:

يوجد في غزة أكثر من 300 ألف مصاب بمرض مزمن، ومنهم مصابون بأمراض خطيرة. وبسبب تكتيك إسرائيل لعرقلة ومنع دخول المساعدات المنقذة الحياة، يموت عدد من المرضى ويواجه الآخرون الموت لعدم توفر الأدوية الأساسية. كنموذج توضيحي، يعد مرض السرطان من بين أكثر أسباب الوفاة شيوعاً في فلسطين قبل الحرب، وقد بلغت الحالات المسجلة للمصابين بمرض السرطان في قطاع غزة أكثر من 10 آلاف حالة، تجاوز عدد النساء المصابات النصف بنسبة 54٪[25]. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، قصف الاحتلال الإسرائيلي مستشفى الصداقة وهو المرفق الوحيد، في غزة، المخصص لمرضى السرطان والأورام. وعلاوة على ذلك، فإن هناك عجزا في توفر الأدوية المنقذة للحياة نتيجة القيود الإسرائيلية على دخول المساعدات الضرورية للمدنيين، ويواجه المرضى نقصاً حاداً في أدوية رئيسية لمريضات سرطان مثل: Herceptin- Glivec - Taxol – Neupogen ، وبهذا الوضع ماتت

23 غزة: حرب على صحة النساء.. نشرة حول قضايا المرأة، صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سبتمبر/ أيلول 2024، النسخة العربية، صـ 4

24 المصدر السابق صـ 5

25 مريضات السرطان في قطاع غزة يواجهن خطر الموت المحقق خلال جريمة الإبادة الجماعية، تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مايو 2024 صـ 1

مريضات، كما تواجه أكثر من 5000 مريضة بالسرطان في قطاع غزة الموت.

جـ ـ حرمان المصابات بأمراض خطيرة من حق العلاج المنقذ للحياة خارج غزة

بحسب تقديرات الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، فإن أكثر من 25 ألف مريضاً، بحاجة للعلاج خارج قطاع غزة فوراً، لإنقاذ حياتهم من موت محقق، ولكن جيش الاحتلال الإسرائيلي يعرقل سفرهم للعلاج خارج القطاع. وفي الغالب تقوم وزارة الصحة بتحويلات المصابين بأمراض خطيرة إلى مستشفيات خارج غزة، لعدم إمكانية علاجهم داخل القطاع، بعد سلسلة من الإجراءات تبدأ بموافقة الطبيب المختص، ثم موافقة أعضاء اللجنة الطبية في وزارة الصحة، وحجز موعد في المستشفى خارج القطاع، ثم تقديم طلب تصريح إلى سلطات الاحتلال، وهنا يضع الاحتلال عثرات لعرقلة سفر المريض منها[26]:

ـ عدم الرد على الطلب، أو المماطلة بالرد بأن «الطلب قيد الدراسة».

ـ حرمان النساء من السفر للعلاج خارج البلاد، بدعوى انتماء أحد أقاربها للمقاومة، أو إقامة أحد عائلتها في الأراضي المحتلة بشكل يخالف القانون.

ـ مساومة المريضات على تزويد الاحتلال بمعلومات أمنية، للمخابرات، مقابل السماح لها بالعلاج خارج غزة.

وتتسبب هذه المماطلة والحرمان من حق العلاج، بالوفاة في نهاية المطاف.

استراتيجية الإبادة باستهداف الحوامل والمرضعات

26 العراقيل التي تستخدمها سلطات الاحتلال لعرقلة سفر المدنيين تشمل المرضى والجرحى الذين يحتاجون للعلاج خارج غزة، وقد ذكر التقرير الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مايو 2024، هذه الإجراءات في سياق تعامل سلطات الاحتلال مع مريضات السرطان في قطاع

ضمن السياسة الرامية لتصفية غزة من السكان أو التأثير على النمو السكاني، يشن الاحتلال الإسرائيلي حرباً من نوع خاص تجاه النساء الحوامل والمرضعات، ضمن إبادة المدنيين عامة، والنساء والأطفال على وجه الخصوص. مع أن القانون الدولي يشدد على رعاية النساء الحوامل والنفاس والرضع باحترام خاص أثناء النزاعات المسلحة. وتنوعت أساليب الاحتلال الإسرائيلي، التي تهدف إلى فرض تدابير معينة يقصد بها منع الإنجاب ضمن تكتيكات الإبادة الجماعية، وإذا كان القانون الدولي يشير صراحةً إلى أن التدابير التي تستهدف منع الإنجاب من أركان الإبادة الجماعية، فإن فقه القانون يوضح بأن الاستهداف المقصود هو التأثير على النمو السكاني للجماعة المستهدفة، سواءً حققت هذه التدابير تأثيراً مباشراً أو أدت في نهاية المطاف إلى التأثير على شخص معين أو أكثر. وقد استخدمت إسرائيل سياسة واضحة، ومتعمدة لمنع الإنجاب، والتأثير على المواليد، وارتكبت أعمالاً، ألحقت أضرار

بالحوامل والمرضعات، من بينها القتل المباشر بطرق وحشية لحوامل ومرضعات، استخدام مقذوفات شديدة السمية لتشويه الأجنة، فرض ظروف معيشية بهدف زيادة الوفيات في صفوف النساء وحديثي الولادة، استهداف مراكز الخصوبة.

1ـ قتل الحوامل والمرضعات وأطفالهن:

حتى آب/أغسطس 2024، تجاوز عدد قتلى الأطفال في قطاع غزة 17 ألف طفل، بينهم 2100 رضيع، منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. غالبية الضحايا الأطفال، بمن فيهم الرضع، قُتل بطرق وحشية، تكشف تعمد الاحتلال الإسرائيلي استهداف المدنيين مع علمه المسبق بوجود الأطفال والنساء[27]. إذ قصفت آليات الاحتلال منازل مدنية وملاجئ ومراكز إيواء نازحين، ما أدى إلى تقطيع رؤوس وأعضاء الأطفال، وتفحم جثثهم مع جثث أمهاتهم، كما استهدفت نساء حوامل. ويستعرض التقرير، أربع حالات من الاعتداءات، وهو غيض من فيض من الانتهاكات المباشرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الحوامل والمرضعات في قطاع غزة. في21 كانون الأول/ ديسمبر 2023، فوجئت أسرة أحمد الخالدي بمحاصرة المنزل بالدبابات، ووجدوا أنفسهم بلا طعام أو ماء لأكثر من 24 ساعة، أصيبت أم فيصل، واقتحمت قوات الاحتلال بوابة المنزل الخارجية وألقت القنابل إلى الداخل، حاولت الأم إنقاذ ابنيها، لكن جنود الاحتلال أطلقوا النار على بطنها، وقتلوها أمام عيني طفلها

27 غزة: الوجه الأكثر دموية لجريمة الإبادة الجماعية.. إسرائيل قتلت 2100 رضيع فلسطيني، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان 13 أغسطس 2024

فيصل 5 أعوام. وقالت منى الخالدي، عمة الطفلين آدم وفيصل أنهما «لن يتمكنا من نسيان هذه الصدمة»[28]، وأوضحت بأن الاحتلال تعمد قتل جنينها لأنهم لا يريدون أن يولد الأطفال في قطاع غزة.

وتأتي وفاة الرضيعة صابرين الروح، بعد أربعة أيام من إنقاذها واستخراجها من رحم أمها التي قتلت في القصف فجر الأحد 21 إبريل 2024، كأكثر النماذج التوضيحية التي توضح المأساة الإنسانية لوضع النساء الحوامل، والرضع أيضاً. كانت صابرين السكاني، 28 سنة، قد نزحت من مدينة غزة إلى رفح، مع طفلتها ملاك 3 أعوام وزوجها شكري جودة، كانت الأم في الأسبوع الثلاثين من الحمل، حين قصفت آليات الاحتلال منزل العائلة ما أدى إلى إصابة أفراد الأسرة الثلاثة بجراح خطيرة، أُسعف الجرحى إلى المستشفى الكويتي برفح، وبينما كانت صابرين السكاني في رمقها الأخير، أجرى الأطباء عملية قيصرية لإنقاذ الجنين، وبحلول الوقت الذي أخرجوه فيه الجنين كانت صابرين قد ماتت بالفعل[29]. كانت تلك الرضيعة التي أثارت الرأي وتداولت وسائل الاعلام العالمية، ووصفها الناس بالمعجزة، كانت الناجي الوحيد من الأسرة بعد وفاة الأب وشقيقتها ملاك بعد وفاة والدتها، متأثرين بإصابتهما من الغارة الجوية الإسرائيلية. لكن الرضيعة ماتت بعد أربعة أيام ومحيت الأسرة بكاملها من السجل المدني. وفي20 يوليو 2024، استقبل مستشفى العودة في النصيرات، وسط قطاع غزة، عُلا الكُرد، 25 سنة. كانت عُلا في رمقها الأخير، جراء قصف منزل العائلة بغارة جوية وإصابة عدد من أفرادها. وتمكن أطباء مستشفى العودة من إنقاذ الجنين من رحم والدته بعملية قيصرية عاجلة[30]. وبتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2024، وثقت منظمة صحفيات بلا قيود، مقتل امرأة وطفلتها التي تبلغ من العمر 3 أيام. حيث شن طيران الاحتلال الإسرائيلي غارات جوية استهدفت مدرسة الماجدة وسيلة، التي تؤوي النازحين، ما أدى إلى 7 مدنيين، بينهم سوزان العكلوك، وطفلها عز الدين الغرة، وجنان أحمد الغرة التي تبلغ من العمر ثلاثة أيام، وابن عمها الطفل منصور الغرة. وكانت سوزان قد وضعت طفلتها جنان في ظروف قاسية، ودون رعاية صحية أو بنج، في مركز إيواء النازحين.

28 أطلقوا النار على بطن أمه الحامل.. قصة طفل شهد قتل الاحتلال والديه في غزة، موقع قناة التلفزيون العربي، 10 مارس 2024

29 طبيب فلسطيني: وفاة «الطفلة المعجزة» بعد 4 أيام من ولادتها وأمها تحتضر في غزة، CNN، النسخة العربية، 26 إبريل 2024

30 إنقاذ جنين فلسطيني من رحم أمه الشهيدة في غزة، العربي الجديد، 20 يوليو 2024

2ـ الإجهاض وتشوه المواليد

تعيش النساء في قطاع غزة أهوال الحرب العصية على الوصف. بالنسبة للحوامل، فإن نوبات الهلع والخوف، تتسبب بحالات ولادة مبكرة للكثير من النساء، وقد ارتفعت نسبة الإجهاض إلى نحو 300٪[31]، في الشهر الثالث من الحرب. نقص الغذاء، والضغط النفسي، والتشرد، من العوامل التي أدت إلى ارتفاع نسبة الإجهاض. كما ارتفع عدد المواليد المصابين بتشوهات بشكل ملحوظ في النصف الثاني من سنة 2024، وبحسب الأطباء فإن هذه الإصابات من المستجدات التي تستدعي الدراسة من قبل المختصين لمعرفة الأسباب الرئيسية لزيادة حالات التشوهات والاضطرابات الخلقية. وخلال ثلاثة أشهر، يونيو يوليو وأغسطس، سجل مجمع ناصر الطبي، وحده، 172 إصابة لأطفال حديثي الولادة بتشوهات واضطرابات خلقية، توفي 20٪ منهم[32]. وغالباً ما تكون هذه التشوهات بالقلب والأعضاء التناسلية والرئتين. ومن الأسباب التي أثرت على النساء، وانعكست على المواليد، بالإجهاض أو التشوهات، بحسب الاخصائيين، ما يلي: ـ المتفجرات التي ألقاها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والمواد السمية التي تحملها، والناتجة عنها. ـ عدم حصول الحامل على المياه النظيفة الصالحة للشرب، ـ انتشار الأمراض والفيروسات بين النازحين. ـ غياب الرعاية الصحية. ـ سوء التغذية عند الأمهات، وعدم حصول الحوامل على الطعام اللازم المثبتات والفيتامينات خلال فترة الحمل. ويحتاج المواليد، المصابين بتشوهات واضطرابات خلقية، وتحديداً المصابين

31 تصريح للمستشارة الإقليمية لمنظمة كير للحماية والنوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، نور بيضون، لموقع «Jezebel»، تاريخ النشر: 17 يناير 2024.

32 تحقيق يكشف ارتفاع التشوهات الخلقية لدى المواليد في غزة، الجزيرة نت، 29/9/2024

بتشوهات في القلب، إلى رعاية طبية وتدخل جراحي، للبقاء على قيد الحياة، وبسبب الظرف المعيشي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على غزة، لا تتمكن المستشفيات المتبقية من تقديم هذا النوع من الرعاية[33].

3ـ الظروف المعيشية وأثرها على الحوامل والمرضعات

التدمير المنهجي المتعمد للمنظومة الصحية في قطاع غزة، واستهداف المدنيين أثناء البحث عن خدمات، من الأسباب التي حرمت غالبية الحوامل والمرضعات من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية قبل الولادة، أو الحصول على مراجعات صحية بعد الولادة، يوجد قرابة 50000 امرأة فلسطينية حامل، و20000طفل حديث الولادة يتعرضون لخطر لا يمكن تصوره ، ونتيجة للوضع الصحي المدمر، مازالت أوضاع الحوامل والمرضعات في غزة، مروعة، إذ تضع غالبية النساء مواليدهن في تجمعات النازحين، وفي كل يوم، تلد 183 امرأة من دون بنج يخفف الآلام[34]، يواجهن مضاعفات شديدة منها النزيف المهبلي، والحمى، والتهابات المسالك البولية وفقر الدم وارتفاع الضغط، وتموت بعض الأمهات أثناء الولادة، كما يموت الأطفال حديثي الولادة، لأن أمهاتهم لم يجدن مرافق صحية يذهبن إليها لإجراء فحوصات قبل الولادة. في كانون الأول/ديسمبر 2023، كان يوجد في غزة أكثر من 155000 امرأة حامل ومرضعة معرضة بشدة لخطر سوء التغذية[35]، ونتيجة سياسة التجويع الناجمة عن

33 تتبع التقرير تصريحات 6 أطباء ورؤساء أقسام النساء والولادة في عدد من مستشفيات غزة، لإيجاز هذه النتائج.

34 خبراء من الأمم المتّحدة: الاعتداءات العنيفة والشرسة على النساء والأطفال في غزّة غير مقبولة بتاتًا، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 6 أيار/ مايو 2024

35 بيان من اليونيسف حول خطر المجاعة في قطاع غزة، النسخة العربية، ديسمبر 2023.

القيود التي يفرضها جيش الاحتلال على المساعدات الإغاثية، فإن العدد يرتفع كلما زادت الحرب من عمرها يوماً واحداً. وفقاً لمنظمة اليونسيف، فإن 96٪ من النساء والأطفال في قطاع غزة لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، وكان مستشفى كمال عدوان وحده في شمال قطاع غزة، يستقبل من 70 إلى 100 طفل يومياً يعانون من سوء التغذية المتوسط والحاد[36]. وتنعكس الإجراءات المشددة على دخول المساعدات الإنسانية، على الأمهات المرضعات بصورة أساسية على حليب الأم الذي يحمي الأطفال الرضع من نقص التغذية والإصابة بأمراض فتاكة، لكن سوء التغذية يؤثر على معدلات الرضاعة الطبيعية ما يساهم بزيادة الوفيات. ورصدت صحفيات بلا قيود، وفاة أطفال نتيجة الظروف المعيشية التي فرضتها إسرائيل، تحرم النساء أنفسهن من الأطعمة النادرة لتقديم الرعاية لبقية أفراد أسرهن، فقدان أطفالهن أيضاً يحطمهن نفسياً. لا تتوفر احصائيات دقيقة بعدد وفيات الأطفال بسبب الجوع والمرض، منذ 7 أكتوبر 2023. أفادت وزارة الصحة في غزة، أنه حتى مطلع إبريل 2024، توفي 28 طفلاً بسبب سوء التغذية والجفاف في مستشفيات شمال قطاع غزة، وقال مسؤولو منظمة الصحة العالمية، أنهم عثروا على أطفال يموتون جوعاً في مستشفى كمال عدوان ومستشفى العودة[37]. في 14 شباط/ فبراير 2024، مات الطفل أنور الخضري الذي يبلغ من العمر ثلاثة أشهر. وقالت والدته «لم يكن هناك حليب صناعي بسبب الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي، ولم يكن هناك حليب في ثديي بسبب نقص الغذاء ومنع دخول المساعدات»، وأنور هو طفلها الوحيد، وقالت والدته: «ابني بكى طوال الليل من الجوع. ارتفعت حرارته، وتوفي بعد أربعة أيام»[38]. وليس الجوع وحده ما يؤثر على الرضع وأمهاتهم، النقص في المستلزمات الضرورية للحياة، مثل مستلزمات التدفئة، يؤثر على الرضع، ذلك إن النساء الحوامل والمرضعات لا يملكن المستلزمات الضرورية لرعاية مواليدهن، أو حماية أنفسهن، ما يجعلهن ومواليدهن عرضة للموت. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2024، رصدت صحفيات بلا قيود، وفاة خمسة رضع تحت تأثير البرد القارس، وتكشف أسباب الوفاة حجم المعاناة التي يعيشها النازحون في قطاع غزة بسبب انعدام المواد الأساسية التي تبقيهم على قيد الحياة، ومنها مستلزمات التدفئة، وتأثير ذلك على أمهاتهم. ومن بين تلك الوفيات الرضيعة عائشة عدنان القصاص، وذكرت مصادر طبية، بأنها ماتت من شدة البرد داخل خيمة في منطقة مواصي خان يونس جنوب غزة،

36 حسب حديث مدير مستشفى كمال عدوان، الطبيب حسام أبو صفية، للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، للاستزادة يمكن الاطلاع على التقرير المنشور في وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية بتاريخ: 7/8/2024

37 غزة: التجويع الذي تفرضه إسرائيل يقتل الأطفال، هيومن رايتس ووتش، إبريل 2024

38 أطفال في غزة ماتوا جوعا بسبب الحصار والعدوان الإسرائيلي المستمر، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال 7آب/ أغسطس 2024

وذلك لانعدام مستلزمات التدفئة للنازحين في المنطقة الساحلية المعرضة لخطر الفيضانات. واعتبرت منظمة «صحفيات بلا قيود» بأن عرقلة وصول المساعدات الإغاثية والمستلزمات التي يحتاجها مئات الآلاف من النازحين، في ظل الحرب التي تشهدها غزة، استراتيجية غير قانونية تفرضها إسرائيل لإخضاع المدنيين لظروف معيشية تهدف إلى الإبادة الكلية أو الجزئية للسكان[39].

4ـ الحرمان من الإنجاب

في كانون الأول/ ديسمبر 2023، قصفت مدفعية الاحتلال الإسرائيلي، المركز الوحيد للخصوبة بقطاع غزة. ويقع المركز بشارع الجلاء، وهو الأمل لمئات الأزواج الفلسطينيين الذين يواجهون مشاكل في الانجاب. القصف الإسرائيلي الذي استهدف مركز البسمة، أدى إلى نزع الأغطية عن 5 خزانات تحتوي على النيتروجين السائل كانت في زاوية وحدة الأجنة، ليقضى على أكثر من 5 آلاف من أجنة أطفال الأنابيب التي كانت مخزنة في المركز. تبدأ عملية أطفال الأنابيب بتعاطي أدوية لتحفيز المبيضين، واستخراج البويضات من الزوجة بعملية جراحية ثم يتم تلقيح البويضات بالحيوانات المنوية للرجل في المختبر حتى تتكون الأجنة، ثم تأتي مرحلة زراعة الجنين في رحم المرأة. من الناحية المادية، فإن تكاليف العملية مرتفعة للغاية مادياً، وشاقة، من الناحية البدنية والنفسية على النساء. قالت صبا جعفراوي، إحدى أمهات الأجنة، بأن الخضوع لعلاج خصوبة لمدة 3 سنوات كان رحلة نفسية صعبة، وأشارت إلى أن عملية استخراج البويضات كانت مؤلمة، كما كان لحقن الهرمونات آثار جانبية قوية، كما بدا الأسى على فشل محاولتين للحمل عصيا على الاحتمال[40]. وقال الدكتور بهاء الدين الغلاييني (73 عاما) استشاري أمراض النساء والتوليد ومؤسس مركز البسمة سنة 1997 «نعلم بكل جوارحنا ماذا كانت تعنيه الـ5 آلاف حياة تلك، أو الحياة التي كانت محتملة، للآباء والأمهات.. في المستقبل وفي الماضي». وأضاف أن نصف الأزواج على الأقل لن تكون لديهم فرصة أخرى للإنجاب إذ لم تعد لديهم القدرة على إنتاج حيوانات منوية أو بويضات قابلة للتلقيح، بينما قال عبدالقادر ملقاط، أحد العاملين في المركز : «تم تدمير جهد ومال ناس، ومستقبل وحلم حياة هؤلاء الأشخاص (الأزواج الفلسطينيين الذين يواجهون مشكلات في الخصوبة)، وأضاف «كانت هناك أسر تنتظر منذ 20 أو 30 عامًا دون أن يتحقق حلمهم بالإنجاب، وبدأوا في مراحلة عملية زراعة الأجنة»[41].

39 غزة: إسرائيل تفرض ظروفاً معيشية بغرض الإبادة، منظمة صحفيات بلا قيود، 22 ديسمبر 2024
40 ضربة إسرائيلية واحدة تقضي على 5 آلاف من أجنة أطفال الأنابيب في غزة، الجزيرة نت، 17 إبريل 2024
41 بعضهم انتظر 30 عاما.. إسرائيل تقضي على حلم مئات الغزيين بالإنجاب، وكالة الأناضول، 8/ 5/2024

يُشكِّل القانون الدولي الإنساني إطارًا واضحًا لتوفير الحماية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء واحتياجاتهن المميزة. تنص اتفاقيات جنيف الأربع على معاملة النساء مع الاعتبار الواجب لجنسهن، بينما تؤكد المادة 76 من البروتوكول الإضافي الأول على أن تكون النساء موضع احترام خاص، وتدعو إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنيبهن ويلات الحرب والمعاملة المهينة. ورغم هذه النصوص، تتحمل النساء في قطاع غزة العبء الأكبر نتيجة الهجمات العسكرية الإسرائيلية، حيث تُظهر الإحصائيات أن غالبية الضحايا من المدنيين، بما يشمل النساء والأطفال، الذين يُفترض أن يتمتعوا بحماية خاصة بموجب القانون الدولي.

في قطاع غزة، أظهرت تقارير موثقة انتهاكات متكررة لحق الحياة الذي يكفله القانون الدولي الإنساني للمدنيين. يتم استخدام أسلحة مفرطة وغير متناسبة في الهجمات التي تستهدف أعيانًا مدنية دون اتخاذ تدابير وقائية، ما يؤدي إلى خسائر جسيمة في أرواح المدنيين. وتشير المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة إلى أن التدمير واسع النطاق للممتلكات أو الهجمات التي تسبب خسائر مفرطة دون مبررات عسكرية تُعد انتهاكات جسيمة توجب المحاكمة الدولية. كما تنص القواعد العرفية والقانونية على ضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات لتجنب الخسائر المدنية، وهو ما فشلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تحقيقه، مما يُبرز تكرار الانتهاكات الجسيمة.

تتزايد معاناة النساء في قطاع غزة بسبب الظروف المعيشية القاسية التي تفرضها إسرائيل على المدنيين، إذ تعاني النساء من فقدان الرعاية الصحية الأساسية، وعدم توفر الخدمات الطبية اللازمة للحوامل والمرضعات. هذه التدابير، التي تساهم في الإضرار بالصحة العامة وحرمان السكان من المياه الصالحة للشرب، تُمثل انتهاكات صارخة لنصوص القانون الدولي الإنساني، وتصل إلى حد الإبادة الجماعية وفق المادة 6 من اتفاقية منع الإبادة الجماعية. كما أن القيود المفروضة على حركة المدنيين تمنع النساء من تلقي العلاج خارج القطاع، ما يزيد من حدة الأزمة الإنسانية.

علاوة على ذلك، تعاني النساء من فقدان الخصوصية في مراكز الإيواء المختلطة، إذ يُحرمْن من الوصول إلى دورات المياه بشكل منفصل أو الحصول على مستلزمات النظافة الشخصية الضرورية. ويُعَدُّ هذا الإهمال لاحتياجات النساء خرقًا صريحًا للمادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول التي تفرض على أطراف النزاع ضمان احترام الخصوصية للنساء.

يشمل العنف الانتهاكات الموجهة ضد النساء في قطاع غزة استهدافًا منهجيًا يُعرّضهن لأشكال متعددة من العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي. تُظهر الوقائع أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تُشكّل خرقًا مستمرًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

الإنسان، وتستدعي اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لضمان حماية حقوق النساء وضمان العدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحقهن.

التوصيات:

- تدعو «صحفيات بلا قيود» الأمم المتحدة وهيئاتها، بما في ذلك لجنة التحقيق المستقلة ومحكمة العدل الدولية والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى اتخاذ إجراءات فورية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة بعد 7 أكتوبر 2023، بما في ذلك القتل والإضرار الجسدي والنفسي، وفرض تدابير معيشية تهدف إلى إهلاك المدنيين، واستهداف الصحة الإنجابية للنساء. كما توصي بتمكين فرق الرصد من الوصول إلى غزة لجمع الأدلة والتحقيق في الجرائم، مع التركيز على الجرائم ضد النساء، وضمان محاسبة المسؤولين وفقًا للقانون الدولي.
- يُوصي التقرير المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والضغط الفعّال على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لضمان الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما يشمل:
- وقف جميع الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم الإبادة الجماعية ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة.
- ضمان رفع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والإمدادات الصحية ومستلزمات النظافة الشخصية الخاصة بالنساء ومستلزمات التدفئة، وتسهيل تقديم الخدمات الأساسية للسكان المدنيين.
- تأمين وصول آمن ومستدام للخدمات الصحية الأساسية، مع التركيز على تشغيل المستشفيات، ولا سيما أقسام النساء والولادة، والمرافق الصحية المخصصة لعلاج الأمراض المستعصية مثل السرطان.
- ضمان دخول جميع المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية الضرورية دون قيود أو شروط تعسفية.
- تسريع الإجراءات المتعلقة بسفر المرضى ذوي الحالات المستعصية والجرحى وكل من يحتاج إلى علاج منقذ للحياة خارج قطاع غزة، مع إزالة كافة العراقيل الإدارية التي تحول دون ذلك.
- توصي المنظمات الحقوقية والمؤسسات الدولية باتخاذ موقف حازم يدين الانتهاكات

الإسرائيلية، بما في ذلك استهداف النساء والاعتداء على خصوصيتهن وإهمال حقوق الحوامل والمرضعات. كما تدعو إلى توثيق الانتهاكات لضمان محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

- توصي المنظمة الجهات الحقوقية والدول الكبرى الداعمة لإسرائيل، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، باتخاذ خطوات فاعلة للضغط على سلطات الاحتلال لوقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً في المناطق المأهولة. كما تؤكد على أن دعم سياسات الاحتلال يعرض تلك الدول لمسؤولية قانونية وأخلاقية قد تصل إلى التواطؤ في ارتكاب جرائم حرب.
- توصي بلا قيود المجتمع الدولي بدعم محكمة العدل الدولية في أداء مهامها، وإدانة محاولات التأثير على عملها وتهديد أعضائها. كما تدعو إلى تنفيذ أوامر المحكمة الصادرة في 26 يناير 2024، وملاحقة القادة الإسرائيليين المتورطين في جرائم الإبادة وتقديمهم للمحاكمة، بهدف تعزيز الثقة بالهيئات الدولية المدافعة عن العدالة.